نص عن ابي حنيفة وداراالامرين احدا قوال اصحابه كابي يوسف
ومحمد وزفر والحسن بن زياد يؤخذ بقول من وهل اذا لم يوجد
في الحادثة عن واحد من هولا المذكورين لكن تكلم فيها
المتاخرون قولا واحدا يوخذ به وهل اذا اختلفوا في
تلك الحادثة لكن بعضهم اكثر من بعض هل العبرة للاكثرين
من الاشياخ المعتبرين وهل اذا لم يجد لهم نص ولا جواب ينظر
المفتي فيها نظرا قارنا وتدبر واجتهادا ام يترك المفتي الجواب
لقوله عليه افضل الصلاة والسلام اجرأكم على الفتيا اجرأكم على
النار وهل اذا كان المفتي ذا وجاهة وافتى في الحادثة التي تغير
فيها نص لا عن ابي حنيفة ولا عن اصحابه ولا عن الاكابر من المشايخ
المشهورين كابي حفص الكبير وابي جعفر الهندواني وابي
الليث السمرقندي والطحاوي وامثالهم وانما افتى صيانة
لوجاهته ومنصبه يكون ماجورا ام اثما كفورا وهل اذا وجد
رواية عن اصحاب كابي يوسف ومحمد وزفر والحسن يعتمد عليها
في ذلك اذا هذا القول هو قول ذلك القايل ام يجب عليه
قطعا ان يعتقد ان القول هو قول الامام وانما هو ناقل عن
ابي حنيفة وهل للقاضي ان يفتي مطلقا
بما نصه في الخلاصة معزيا الى شرح الطحاوي وما هو عن فتاوى
خان وما نقله الحاوي القدسي وغيرهم مما نقله الحاوي
فصل اذا اختلفت الروايات عن ابي حنيفة في مسئلة
فاعلم اني ياخذ بما هو اظهر حجة ومتى كان قول ابي يوسف وحده
موافقا لقول الامام لا يجوز التقدي به والعمل برواية غيره
عنه الا فيما مست الضرورة اليه وعلم انه لو كان حيا وراى

ماراي لافتى به فحينئذ يعمل بتلك الرواية واذا كان معه
احد صاحبيه كابي حنيفة وابي يوسف مثلا او كابي حنيفة
ومحمد هو كالحكم فيما اذا حصلت الموافقة بين الكل وان حصلت
المخالفة منهما لم يوخذ بقوله ولا يخير في ذلك المفتي وفي
شرح الطحاوي المفتي بالخيار وان شا اخذ بقولهما قال عبد
الله بن المبارك ينبغي ان يوخذ بقول ابي حنيفة رحمه الله في قاضي خان
ان كان مع ابي حنيفة احد صاحبيه يوخذ بقولهما لوفور
الشرايط واستجماع ادلة الصواب وان خالفاه فلا يخلو اما
ان تكون المخالفة بحجة وبرهان فيوخذ بقول الامام او بغلبة
عمرو بهتان كالقضا بظاهر العدالة فيوخذ بقولهما لتغير
احوال الناس في المزارعة والمعاملة يختار فقوا لهما اجتماع
المتاخرين عليه لذلك وفيما سوى ذلك يخير المفتي المجتهد
ويعمل بما افتى اليه رايه وقال ابن المبارك يوخذ بقول ابي
حنيفة والاصح ان العبرة لقوة الدليل ومتى لم يوجد في المسئلة
رواية عن ابي حنيفة يوخذ بظاهر قول ابي يوسف اذا كان
ثم بظاهر قول ابي محمد اذا كان ثم بظاهر قول زفر كذا ذكر ظاهر
قول الحسن كذلك فاذا لم يوجد لهولا نص في المسئلة ولا لمن تاكم
من كبار الاصحاب ينظر فان تكلم المتاخرون واتفقوا قولا
واحدا يوخذ به واذا اختلفوا يوخذ بقول الاكثرين وما اعتمده
الكبار من المشايخ المعروفين كابي حفص وابي جعفر وابي الليث
والطحاوي وغيرهم من ائمتنا لهم وان لم يوجد لهم جواب ولا تكلم
بعضا في ينظر المفتي فيها نظرا مدققا فيتحرى العدل ان يقف على التحقيق
ويقربه الى الرشد والسداد لبلوغه درجة الراسخين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)